

تقويم الاختبارات النهائية في جامعة صنعاء في ضوء معايير الاختبارات الجيدة

د/ عبد السلام الصلاحي

أستاذ علم مناهج وطرق التدريس المساعد - جامعة صنعاء

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة الى تقويم الاختبارات النهائية في التخصصات الانسانية أو النظرية للفصل الدراسي الأول من العام الجامعي/ 2004-2005م، في جامعة صنعاء لمعرفة مدى استيفائها للمعايير العلمية للاختبارات، وتكونت العينة من (86) ورقة اختبارية. وبلغ مجموع الأسئلة التي تم تحليلها (814) سؤالاً. وقد أظهرت نتائج الدراسة الآتي:- أن بعض الأوراق الاختبارية أغفلت العديد من الجوانب الفنية المهمة. وأن معظم الأوراق الاختبارية تركز على الاختبارات المقالية وتهمل الاختبارات الموضوعية. أي ضعف التنوع في الاختبارات وضعف التوازن بين الاختبارات المقالية والموضوعية، حيث بلغت نسبة أسئلة الاختبارات المقالية، 70.42%، والموضوعية، 29.58%. وأن الاختبارات أهملت مراعاة معيار الشمول لمحتوى المقررات الدراسية، حيث لم يتجاوز متوسط الشمول، 57.56%. كما أهملت مراعاة شمول الاختبارات لجميع المستويات المعرفية، حيث ركزت على المستويات المعرفية الدنيا. وخاصة التذكر بنسبة، 65.60% يليه الفهم بنسبة، 29.85%. بينما المستويات العقلية العليا لم تتجاوز نسبتها، 4.55%. كما أهملت مراعاة بعض قواعد صياغة الاختبارات المقالية واختبارات الصواب والخطأ واختبارات اكمال الفراغات واختبارات الاختيار من متعدد. وأوصت بمراعاة الجوانب الفنية في الورقة الاختبارية، ومراعاة التوازن في التنوع بين الاختبارات وحسب أهداف المقرر، ومراعاة شمول أسئلة الاختبارات لمحتوى المقرر الدراسي، والأهداف، ومراعاة جميع مستويات المجال المعرفي لتصنيف بلوم في الاسئلة وعدم الاقتصار على مستوى التذكر والفهم، ومراعاة معايير الصياغة الجيدة للأسئلة بجميع أنواعها، ومراعاة إعداد معايير ومواصفات للأسئلة الجيدة يطلع عليها أعضاء هيئة التدريس في الجامعة أثناء صياغة اختباراتهم، وتنظيم برامج تدريبية لهم لتطوير قدراتهم في إعداد الاختبارات وبنائها. واقترحت الدراسة إجراء بحوث لتقويم الاختبارات في كليات التخصصات العلمية والشريعة والقانون واللغات والتخصصات التربوية.

مقدمة

تعد عملية التقييم التربوي من أهم أركان العملية التعليمية وهذه الأركان هي:- الأهداف -النشاطات التعليمية -التعليمية - التقييم.

فالتقييم هو العملية التي يتم بواسطتها الحكم على مدى تحقق الأهداف وبالتالي أداء وصلاحية المحتوى التعليمي والقائمين بالتدريس وكل وسائل تنفيذ الأهداف التعليمية، إذ بدونها لا يمكن معرفة مدى كفاية طرائق التدريس والنشاطات المصاحبة في تحقيق الاهداف التعليمية.

إن عملية التقييم ذات أهمية كبيرة في عملية التعليم والتعلم، فهي تكشف عن نواحي القصور والقوة فيها، وتحدد الصعوبات وتقدم المقترحات والحلول لها. وللتقييم دور كبير في تطوير العملية التعليمية حيث يعد الأساس الذي يبنى عليه أي تطوير.

وما يضاعف من أهمية التقييم أيضاً هو تغير وتطور دور التعليم الجامعي ووظائفه، حيث يؤكد الخبراء أن وظيفة الجامعة قد تغيرت وتطورت ومازالت تتطور عندما كانت عليه في بداية ومنتصف القرن العشرين وحتى نهايته، فقد أصبح هناك توجه نحو اقتصاد المعرفة ومجالات إنتاجها ووسائلها... الخ (كرافس، 2004م ص 31) (بجري، 2006م ص 43-44)

وللتقييم أدوات عدة أهمها الاختبارات، حيث تحتل موقع الصدارة بين وسائل التقييم المستخدمة في الجامعة، بل قد تكون الوسيلة الوحيدة أحياناً، وهذا يعني أن الاحكام التي تصدر في الجامعة، وعلى جميع الاصعدة، يتم في ضوء نتائج تلك الاختبارات بالدرجة الاولى.

وتحتل الاختبارات النهائية في الجامعة أهمية أكبر، حيث تستحوذ على نسبة 70% من الدرجة الكلية في أغلب المقررات الدراسية في بعض الكليات، أي أنها أهم أداة للحكم على نجاح أو رسوب الطالب الجامعي. وما يضاعف من أهمية الاختبارات في الجامعة وجود العديد من التحديات المعاصرة التي تواجه الأمة والتي فرضت معايير عالمية للجودة والنوعية في إعداد وتأهيل الطالب وفي مخرجات التعليم الجامعي، حيث إن مخرجات الجامعة قد ينحسرون للتقييم من جديد وفقاً لمعايير علمية للحصول على الرخصة الدولية في التخصص. وهذا يفرض على التقييم المتبع مراعات المعايير العلمية وإلا فإن ذلك قد يؤدي إلى أضرار عدة تمس هذه المخرجات وتمس سمعة النظام التربوي في المجتمع ككل.

إن هذه الأهمية التي تحتلها الاختبارات الجامعية يفرض عليها مسؤولية كبيرة، ولذلك يجب أن تتصف بالمعايير العلمية التي تتناسب وأهميتها وإلا أصبحت أداة مضللة تقدم بيانات غير دقيقة قد تقود إلى أحكام غير صادقة، وهنا تكون العواقب وخيمة على عملية التقييم والتعليم والمجتمع. ونظراً لذلك ولكي تؤدي الاختبارات دورها ينبغي أن توضع وفقاً لأسس ومعايير علمية، وأيضاً تقويمها بشكل مستمر وبالتالي تطويرها.

وتنبؤاً الجامعة موقع الصدارة بين المؤسسات التعليمية الأخرى. ونظراً لموقعها هذا، يفترض أن تكون مصدر إشعاع على المجتمع عامة وعلى المؤسسات التعليمية الأخرى خاصة. ومن خلال هذه الرؤيا تحاول

الجامعات مراجعة برامجها ومناهجها بين الحين والآخر للتعرف على مدى كفايتها في تحقيق أهدافها المنشودة. وتحتل جامعة صنعاء أهمية كبيرة بين الجامعات اليمنية، فهي أقدم وأكبر جامعة في اليمن. وتحتل التخصصات الإنسانية في الجامعة أهمية كبيرة، حيث يشير (تقرير التنمية البشرية الوطني الثالث في اليمن، 2004م) إلى أن نسبة الطلبة في هذه التخصصات في الجامعات اليمنية قد بلغت (83,6%) طالب وطالبة من إجمالي المتحقيين في عام / 2002-2003م. وتبلغ نسبة التخصصات الإنسانية في جامعة صنعاء (59,32%). من المجموع الكلي للأقسام في الجامعة البالغة (118) قسمًا، ويبلغ عدد الكليات التي بها أقسام أو تخصصات إنسانية بصورة جزئية أو كلية (13) كلية وبنسبة (76,47%) من المجموع الكلي للكليات في الجامعة البالغة (17) كلية (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2004م ص 99-100) ويشير الواقع إلى تباين أعضاء هيئة التدريس في الجامعة في مدى امتلاكهم للكفايات المتعلقة بإعداد الاختبارات التحصيلية. فما نلاحظه كأعضاء هيئة تدريس من ضعف في بعض الاختبارات التي تقدم في نهاية الفصول الدراسية أمر قد لا يتناسب مع المستوى الجامعي. فبعض الأوراق الاختبارية لا تراعي أياً من المعايير الأساسية لإعداد الاختبارات، إذ إنها غير شاملة لمحتويات المقرر وغير واضحة وتحتوي على أخطاء علمية واملائية وتقيس أبسط المستويات المعرفية في المقرر، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يلاحظ بين الحين والآخر شكاوى ترفع من الطلبة إلى مجالس الأقسام والكليات والجامعة، حول نسب الرسوب المرتفعة، والتي قد تكون أحد أسبابها ضعف كفاية الاختبارات ذاتها. بالإضافة إلى ذلك يلاحظ رسوب بعض الطلبة في إختبارات مقررات دراسية لدى أساتذة ومجّاهم بل وتفوقهم في نفس المقررات لدى أساتذة آخرين، كما يلاحظ تكرار رسوب بعض الطلبة في نفس المقرر مرات عدة، كما يلاحظ وجود بعض الاختبارات صعبة للغاية أو سهلة للغاية. هذه المشكلات وغيرها جعلت جامعة صنعاء تضمن لائحة شؤون الطلبة بنداً يشير إلى ضرورة قيام الأقسام والكليات بدراسة واقع إختباراتها وتقويمها دورياً، وهذا ما دفع الباحث أيضاً لدراسة هذا الموضوع للوقوف على جوانب القصور والقوة في الاختبارات للاستفادة من ذلك في تطوير الاختبارات الجامعية مستقبلاً.

مسوغات الدراسة: يمكن تحديد مسوغات الدراسة في الآتي:

- ندرة الدراسات التي تتناول تقويم الاختبارات النهائية.
- إن هذه الدراسة تأتي متساوغة مع توجه كليات جامعة صنعاء للتقويم الشامل لبرامجها، وفي طليعتها تقويم جودة الاختبارات التحصيلية التي يعدها أعضاء هيئة التدريس، بإعتبارها من أهم متطلبات التقويم الشامل.
- مكانة الاختبارات النهائية في عملية التقويم في كليات جامعة صنعاء، وحاجة هذه الاختبارات إلى تقويم وتطوير.

أهمية الدراسة: -تتمثل أهمية الدراسة في الآتي:- يمكن الاستفادة من نتائج الدراسة في مساعدة القائمين على التعليم الجامعي في تطوير المناهج الجامعية، كما قد تساعد نتائج الدراسة الأستاذ الجامعي في تحسين الاختبارات التي يستخدمها مستقبلاً.

-اهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية: 1- ما مدى مراعاة مواصفات الورقة الاختبارية الجيدة؟ 2 - ما مدى مراعاة معيار التنوع في مستوى الاختبارات؟ 3- ما مدى مراعاة معيار التنوع في الاختبارات على مستوى الأوراق الاختبارية؟ 4- ما مدى مراعاة معيار شمول الاختبار لموضوعات المقرر؟ 5- ما مدى مراعاة معيار التنوع في المستويات المعرفية التي تقيسها الاختبارات. ومدى تضمين الورقة الاختبارية لأسئلة تتيح للطلبة التعبير عن آرائهم؟ 6- ما مدى مراعاة معايير إعداد كل نوع من أنواع الاختبارات الآتية:-المقالية- اكمال الفراغ - الصواب والخطأ- الاختيار من متعدد- المطابقة ؟

-حدود الدراسة: تقتصر الدراسة على الاختبارات النهائية التحريرية المعدة من أعضاء هيئة التدريس في تخصصات أو مقررات العلوم الاجتماعية أو الإنسانية في كليات التربية والآداب والتجارة والاقتصاد والأعلام في جامعة صنعاء للفصل الدراسي الأول من العام الجامعي/ 2004-2005م. في كليات التربية والآداب والتجارة والاقتصاد، والأعلام، للمستويات الدراسية الأربعة.

-مصطلحات الدراسة:

-التقييم Evaluation : عرفه (العجيلي، 2005م) بأنه إصدار حكم قيمي على خصائص الأشياء المقدرة تقديراً كميًا أو كفيًا في ضوء محك أو معيار واتخاذ قرارات بشأنها والوصول إلى هذا الحكم القيمي للخاصية (وهو التقييم) يحتاج إلى أساليب أدوات عديدة (العجيلي، 2005م ص 9) وعرفه (أبو حطب، 1970م) أنه عملية إصدار الحكم على قيمة الأشياء ويتطلب استخدام المعايير أو المستويات أو المحكات لتقدير هذه القيمة ويتضمن معنى التحسين أو التعديل أو التطوير الذي يعتمد على هذه الأحكام). (أبو حطب، 1970م ص 1). التعريف الاجرائي: هو عملية إصدار أحكام على واقع الاختبارات في جامعة صنعاء في ضوء البيانات والمعلومات نتاج تحليل تلك الاختبارات وتفسيرها.

- الاختبارات: عرفها (الامام وآخرون 1990) بأنها المواقف التي يراد من الطالب أو أي شخص الاستجابة لها. (الإمام، وآخرون، 1990م ص 21). وعرفها (أبو حطب، وآخرون، 1976) بأنها (الأداة التي تستخدم في قياس المعرفة والفهم والمهارة في مادة دراسية أو تدريبية أو مجموعة من المواد (أبو حطب، وآخرون، 1976 ص 267) التعريف الاجرائي: هي الأداة التقييمية التي يستخدمها أعضاء هيئة التدريس في جامعة صنعاء في نهاية كل فصل دراسي لقياس تحصيل طلبتهم في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية.

Crateria - : المعايير :

يعرفها (جولرز، 1973 ص 161) بأنها (مقياس يتخذ أساساً لإصدار حكم كمي أو نوعي أو لاجراء مقارنة) وعرفها (علام، 1986) بأنها (المستوى الذي يستخدم لتقدير أداء الفرد في نطاق من السلوك محدد تحديداً جيداً) (علام، 1986 ص 17) ويعرفها (جود، 1960) بأنها (نمط أو حكم يختار أساساً للمقارنة الكمية أو النوعية، أو هي المتغير الثابت في دراسة ما، أو الشيء الذي نحاول ان نتنبأ بوساطته (هاريز، 1960

ص153) التعريف الاجرائي للمعايير: أنها مجموعة من المحكات التي تم إستخدامها في تقويم الاختبارات الختامية في العلوم الاجتماعية أو الإنسانية في جامعة صنعاء.

التخصصات الإنسانية والاجتماعية: - إنها المجالات أو الأقسام التي يلتحق بها الطلبة الحاصلون على الثانوية العامة بسميها الأدبي والعلمي أو ما يعادلها، وهذه المجالات أو الأقسام تسمى أحيانا العلوم الاجتماعية وأحيانا الإنسانية أو النظرية، وتشمل أقسام: علم الاجتماع والجغرافيا والآثار والفلسفة والتاريخ وعلم النفس في كليات الآداب، وأقسام: التاريخ والجغرافيا والفلسفة وعلم الاجتماع (لا تشمل اختبارات المقررات التربوية) في كليات التربية، وأقسام العلوم السياسية والاقتصاد في كلية التجارة والاقتصاد، وأقسام الصحافة والاذاعة والتلفزيون والعلاقات العامة في كلية الأعلام للمستويات الدراسية الأربعة.

الخصيصة النظرية والدراسات السابقة.

تعد عملية التقويم ذات أهمية بالغة في جميع مناحي الحياة بصفة عامة وفي العملية التعليمية بصفة خاصة، فالعملية التعليمية بصفقتها عملية منظمة، يجب أن تتميز بوجود تقويم تربوي سليم وفاعل يعكس بوضوح مدى فاعلية العملية التعليمية بجميع مكوناتها، بدءاً بالأهداف وانتهاءً بالتقويم بجميع أنواعه وأدواته. فالتقويم يكشف ما تحقق من الأهداف التربوية وكذلك يكشف عن كفاية التدريس وأساليبه وتحديد الصعوبات وتقديم المقترحات والحلول لها.

وللتقويم التربوي أدوات عدة أهمها الاختبارات التحصيلية. حيث تعد الاختبارات التحصيلية أهم أدوات تقويم التحصيل الدراسي، وهذا قد جعلها محور اهتمام السلطات التعليمية وأولياء الأمور والطلاب. ويجمع التربويون على أن أهم وظائف الاختبارات تتمثل بالآتي: -التحقق من مدى فهم الطالب للمادة وتعلمه لها وتشخيص جوانب الضعف في تحصيل الطالب مما يسرع علاجها، وإنهاء وسيلة تقويم الأهداف التربوية المنشودة. كما تساعد على تشخيص جوانب الضعف والقوة في المناهج الدراسية وطرائق التدريس مما يساعد على تحسينها، وأنها وسيلة للنقل إلى صفوف أعلى وللقبول والتوظيف والمنح الدراسية والمنافسة وتساعد على الإرشاد النفسي والتنبؤ. وأنها وسيلة للتقويم الذاتي، وتتمى عادات المذاكرة الجيدة وتثير الدافع لضبط عملية التعلم، وتساعد على حث الطالب على المثابرة والاجتهاد. (العجيلي، 2005، ص66-78) (أبو صالح، وآخرون، 1995، م 158) (أبوعلام، 1987، ص112-114) (ولسون، 1981، ص141) -

أنواع أو تصنيف الاختبارات التحصيلية: تناولت أدبيات القياس والتقويم تصنيفات وأنواعاً عدّة للاختبارات التحصيلية منها الآتي: - الاختبارات الشفوية والتحريرية والأدائية-الاختبارات المقالية والموضوعية بأنواعها(إكمال الفراغات- الاختيار من متعدد- الصواب والخطأ- المطابقة)- الاختبارات التمهيدية-البنائية-الختامية-الاختبارات المقتنة وغير المقتنة.

- معايير الاختبارات التحصيلية الجيدة: هناك معايير عدّة للاختبارات منها:

- 1- الشمول: Comprehensiveness: يقصد به شمول الاختبار لمعظم المحتوى الدراسي وأهداف المادة الدراسية.
- 2- الصدق: Validity: يكون الاختبار صادقاً إذا قاس ما وضع لأجله، ويعدّ صدق المحتوى هو الانسب للاختبارات التحصيلية، وتحتاج عملية التحقق من صدق المحتوى إلى إعداد جدول مواصفات.
- 3- الثبات: Reliability: يعدّ ثبات الاختبار دليل الوثوق بنتائجه وهذه النتائج تكون مستقرة عندما يتم إجراء الاختبار أكثر من مرة على الطلبة أنفسهم بشرط ألا يحدث تدريب أو تعلم بين التطبيقين. وهناك طرق عدة لحساب الثبات.
- 4- الموضوعية: objectivity: تشمل الموضوعية الآتي: أن لا يخضع تصحيح اجابات الطلبة لذاتية المصحح، وأن يكون المقصود من السؤال واضحاً ومحدداً ومفهوماً من الطلبة ويعكس تفسيراً واحداً.
- 5- شمول الاختبار لجميع المستويات المعرفية الستة لتصنيف بلوم: -المعرفة- الاستيعاب- التطبيق- التحليل- التركيب- التقييم.
- 6- وضوح صياغة الاختبار: وضوح عبارات الاختبار لتكون مناسبة لحصيلة الطالب اللغوية، وأن يعكس السؤال تفسيراً واحداً فقط.
- 7- تجنب الاسئلة المباشرة: وهي المأخوذة عباراتها نصاً من محتوى المادة في الكتاب المدرسي.
- 8- الاستقلالية: Independency: المقصود بها أن لا تكون الاجوبة متداخلة، وأن تكون الاسئلة مستقلة بعضها عن بعض، و لا يوحي جواب أحد الاسئلة بجواب سؤال آخر أو أن يكون جزءاً منه.
- 9- تجنب المطابقة مع أسئلة الكتاب المدرسي: المقصود به مستوى التطابق بين أسئلة الكتاب وأسئلة الاختبارات.
- 10- النواحي الفنية: المقصود بها جودة تنظيم الورقة الاختبارية وإخراجها ووضوح طباعتها وخلوها من الأخطاء اللغوية أو الاملائية والمطبعية وحسن إخراجها وتنظيمها تنظيمًا جيدًا وتحديد البيانات الأساسية ووضوح التعليمات عليها وكذلك تحديد الدرجة المخصصة للاختبار ككل ودرجة كل سؤال على حدة. والتوافق بين الزمن النظري والواقعي .
- 11- الخصائص الأحصائية (معامل السهولة والصعوبة والتميز بين الفروق الفردية للطلبة) وهناك معايير لكل نوع من أنواع الاختبارات الشفوية والتحريرية والاختبارات المقالية والموضوعية بأنواعها (الإمام، وآخرون، 1990م ص 59-127) (عيسوي، 1985م ص 46) (بركات، 1976 ص 54-55) (لندفل، 1968 ص 85). (أبو حطب، وآخرون، 1976 ص 281-283) (المطلس، 1996 ص 149-155) (جابر، 1999م ص 64-65)

دراسات سابقة

أولاً: الدراسات العربية:

- دراسة عفيفي، 1994هـ: هدفت إلى تقويم الأوراق الاختبارية بكلية التربية جامعة السلطان قابوس، في سلطنة عمان، لمعرفة مدى إستيفائها لمعايير الاختبارات الجيدة. وقد بينت نتائج الدراسة أن معظم الأوراق الاختبارية أغفلت معايير مهمة في الورقة الاختبارية. وأنها تركز على أدنى المستويات المعرفية وهو التذكر. (عفيفي، 1994م ص 121-147).

- دراسة الصلاحي، 1998هـ: هدفت إلى بناء معايير للاختبارات الوزارية في الثانوية العامة في مادة التاريخ وتقويمها وتطويرها في اليمن. وقد شملت العينة (14) ورقة اختبارية. وكانت أهم النتائج الآتي: أن معظم الاختبارات تقيس مستوى الفهم بنسبة، 60.78 %، ثم التذكر بنسبة، 32.54 %، و أن معظم الاختبارات مقالية، ومستقلة، وواضحة الصياغة وتعكس تفسيراً واحداً، ومباشرة، ومخالفة لأسئلة الكتاب المدرسي، وضعيفة الصدق و الشمول للمحتوى، والأهداف المعرفية، ولا تراعي التوافق بين الزمن النظري والواقعي. ولا تراعي النواحي الفنية (الصلاحي، 1998م)

- دراسة حمد، 1999هـ: هدفت إلى تقويم أساليب التقويم التي يتبعها معلمو اللغة العربية في المرحلة الثانوية في اليمن في ضوء الأهداف التربوية. وتكونت العينة من (32) معلماً ومعلمة. وقد بينت نتائج الدراسة أن التقويم يراعي الفروق الفردية وأنه مرتبط بأهداف المنهج ويراعي الناحية الاقتصادية. ويهتم بالأهداف المعرفية، ويركز على أدنى المستويات. ويركز على الاختبارات التحريرية وخاصة المقالية. ولا يستفاد من نتائج التقويم في تشخيص جوانب الضعف والقوة والإسهام في علاج صعوبات التعلم لدى الطلبة وتطوير العملية التعليمية (حمد، 1999م ص 53-55).

- دراسة البكر، 1999هـ: هدفت إلى تقويم إختبارات الفيزياء لشهادة الثانوية العامة في السعودية. وفقاً لمعايير الاختبارات. وقد شملت العينة ستة نماذج. وكانت أهم النتائج الآتي: أن الاختبارات المتبعة تحريرية ومقالية و تركز على المستويات المعرفية الأربعة الدنيا، وأنها مناسبة لزمان حلها ومستوى الطلبة وتفاوتت نسب توافر النواحي الفنية (البكر، 1999م ص 229-236)

- دراسة الحداد، 2001هـ: هدفت إلى تقويم وتطوير أسئلة إختبارات الرياضيات في الثانوية العامة في اليمن، وشملت العينة إختبارات خمسة أعوام دراسية، وكانت أهم النتائج الآتي: أن الاختبارات ركزت على المستويات المعرفية الدنيا، وركزت على الاختبارات المقالية. (الحداد، 2001م)

- دراسة السليطي، وتاييتا، 2004هـ: هدفت إلى تحليل إختبارات الشهادة الثانوية العامة لمقررات اللغة العربية في قطر. وبلغت العينة (40) اختباراً للقسمين العلمي والأدبي. وكانت أهم النتائج الآتي: عدم التوازن في توزيع الأسئلة على المستويات المعرفية الستة. وتركيزها على التذكر وعلى الأسئلة المقالية وتركيزها على الفهم الصريح في القسمين العلمي والأدبي. (السليطي، وتاييتا، 2004م ص 97-131)

-دراسة عثمان، 2004م:هدفت إلى تقويم أساليب التقويم في كلية التربية جامعة تعز، من وجهة نظر الطلبة وتكونت العينة من (102) طالب وطالبة. وتوصلت الدراسة الى أن أكثر أساليب التقويم هي الاختبارات التحريرية، وأن الوقت المعتمد في التقويم هو نهاية الفصل الدراسي، وأن التقويم يقتصر على الجوانب المعرفية. وأن هناك عدم رضا عن أساليب التقويم المتبعة (عثمان، 2004م ص 1137-1147)

ثانياً: الدراسات الاجنبية:

-دراسة عبدي (1971):هدفت الى تحليل محتوى الاختبارات النهائية للمدارس الاثيوبية لمادة التاريخ للسنوات (1970-1971م). وقد توصلت الدراسة الى أن الاختبارات عامة وغامضة. وأغلبها مقالية وأكثرها اسئلة تذكر. (عبدي، 1971 ص 128).

-دراسة مديريته الاختبارات في (Lankshayer) (1982):هدفت إلى تقويم اختبارات التاريخ للمدارس الثانوية المجمة في لانكشاير في بريطانيا ومن نتائج الدراسة: أن الأسئلة تساعد الطالب على الرسم لتعزيز أجوبته. (عزة، 1993 ص 66-67)

-دراسة (Logan) (1985م):هدفت إلى تقويم أسئلة كتب الدراسات الاجتماعية للصفوف الخامسة بالولايات المتحدة الامريكية في ضوء تصنيف بلوم للمستويات المعرفية ومعرفة مدى تأكيد تلك الأسئلة على تطوير مهارة التفكير الناقد. وأظهرت نتائج الدراسة ضعف في تأكيد مهارة التفكير الناقد في الأسئلة، وأن أغلب الأسئلة من المستويات المعرفية الدنيا. (Logan) (1985م).

-دراسة لي، 1994م:هدفت إلى تحليل الفهم في كتب القراءة للصف الأول بكوريا ومختارات من برنامج القراءة للصف الأول بأمريكا، حيث صنف (5791) سؤالاً حسب تصنيف (بيرسون وجونسون) وأسفرت نتائج الدراسة عن أن الكتاب المدرسي في كوريا يطرح نسبة من الأسئلة الواقعية المرتبطة بالنص تفوق ما يطرحه البرنامج الأمريكي، كما تختلف برامج الولايات المتحدة الثلاثة إلى حد ما من ناشر إلى آخر من حيث الإستراتيجية المتبعة في بناء الأسئلة (لي، 1994م).

- دراسة هيا، 2001م:هدفت إلى معرفة أثر الجوانب المختلفة للاختبارات الوطنية في قطر في المعلمين والطلبة بالصف الثالث الثانوي وكذلك أثرها في العملية التعليمية والتعلمية، وقد استخدمت الاستبيانات، والمقابلات الشخصية، كما تم تحليل الوثائق الخاصة ببناء الأسئلة، ومن أهم النتائج: وجود تأثير سلبي للاختبارات على الطلبة. (هيا، 2001م).

وقد توصلت معظم الدراسات السابقة إلى أن الاختبارات تعاني من ضعف في جوانب عدة. وقد تنوعت الدراسات السابقة من حيث الهدف من الدراسة وأنواع الاختبارات والمرحلة والمواد الدراسية ومنهج البحث وحجم العينة والمعايير والوسائل الاحصائية.

واتفقت الدراسة الحالية مع كثير من الدراسات في كل أبعاد أهداف الدراسة، والوسائل

الاحصائية، والمعايير ومنهج البحث. واختلفت معها من حيث المقررات الدراسية وحجم العينة، والمرحلة التعليمية باستثناء دراسة عفيفي، 1994م ودراسة عثمان، 2004م، التي أنفقت مع الدراسة الحالية من حيث المرحلة الجامعية. وتعد هذه الدراسة استكمالاً للجهود المبذولة في سبيل تقويم الاختبارات الجامعية.

منهج الدراسة وإجراءاتها

منهج الدراسة: اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي. وقد استخدم البحث أسلوب تحليل المحتوى الذي يعد أحد أساليب منهج البحث الوصفي. وهو أسلوب منهجي موضوعي يعتمد على الرصد التكراري المنظم لوحدة التحليل المختارة سواء كانت موضوعاً أم كلمة أم مفردة أم شخصية أم وحدة قياس المساحة أو الزمن.

مجتمع الدراسة والعينة: تكون مجتمع الدراسة من الأوراق الاختبارية التي أعدها أعضاء هيئة التدريس في تخصصات العلوم الاجتماعية أولاً نسانية في جامعة صنعاء للمقررات التي درسها طلبتهم في الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي / 2004 - 2005 م. وهذه التخصصات هي: التاريخ-العلوم السياسية-علم الاجتماع-علم الاقتصاد-الجغرافيا-الفلسفة-علم النفس- الآثار- الصحافة والأذاعة والتلفزيون والعلاقات العامة، في كليات الآداب، والأعلام والتربية (لا تشمل اختبارات المقررات التربوية) والتجارة والاقتصاد.

وقد تم اختيار العينة بطريقة عشوائية بحيث تمثل المستويات الدراسية الأربعة، وبلغ حجم العينة (86) ورقة اختبارية شملت اختبارات (86) مقررأ دراسياً، تمثل نسبة (41%) من المجتمع الأصلي البالغ (222) ورقة اختبارية، شملت (8) كليات، و(23) قسماً وتمثل المستويات الدراسية من الأول إلى الرابع. وبلغ مجموع الأسئلة التي خضعت للتحليل (814) سؤالاً، جدول (1). وتوزعت الأوراق الاختبارية حسب المستويات على النحو الآتي: المستوى الأول (24) والمستوى الثاني (22) والثالث (20) والرابع (20) ورقة اختبارية. جدول (1).

الجدول (1) المجتمع الأصلي وحجم العينة عدد المقررات والأسئلة التي خضعت للتحليل

عدد الأسئلة	عدد المقررات	حجم العينة		المجتمع الأصلي
		النسبة المئوية	التكرار	
814	86	41%	86	222

أداة الدراسة: أعد الباحث أداة لتحليل الاختبارات وفقاً للخطوات الآتية :

اولاً- اشتقاق معايير الاختبارات التحصيلية الجامعية من خلال مراجعة الأدب المتخصص في القياس والتقويم التربوي وكذلك الدراسات السابقة التي تناولت تحليل وتقويم اختبارات التحصيل، وقد تم إعداد قائمة بمعايير الاختبارات التحصيلية الجامعية وقد روعي ان تكون المعايير عملية وقابلة للتحقيق في البحث وقد

اشتملت على المعايير الآتية:-

-التنظيم والخراج في الورقة الاختبارية: يقصد بها حسن تنظيم الورقة الاختبارية وخلوها من الاخطاء الاملائية او الطباعية واحتوائها على البيانات الأساسية والدرجة الكلية للاختبار وتوزيع الدرجة على كل سؤال من الأسئلة في الورقة الاختبارية .

-تنوع الاختبارات:أي تنوع الاسئلة في الورقة الاختبارية،وتنوع الاسئلة الاختبارية بشكل عام وعدم اقتصارها على نوع واحد.

-الشمول:أي شمول الاختبار لموضوعات المقرر،لأن الشمول يعد أحد المؤشرات الرئيسة لصدق محتوى الاختبار التحصيلي.

-المستوى المعرفي: يقصد به المستوى المعرفي الذي يقيسه كل سؤال،وذلك بحسب تصنيف بلوم وعلى النحو الآتي:-التذكر:يتضمن تذكرالمعلومات المتعلقة بالمقرر-الفهم: ويتضمن قدرة الطالب على توضيح المعلومات التي وردت في المقرر بأسلوب مختلف عما ورد في محتويات المقرر.التطبيق: يقصد به قدرة الطالب على تطبيق القواعد والمبادئ في مواقف جديدة للوصول الى حل مشكلة مطروحة في موقف جديد- التحليل:تحليل المعلومات المعطاة الى مكوناتها الجزئية-التركيب:اعادة تنظيم المعلومات وجعلها في وحدة مترابطة ذات فكرة جديدة- التقويم:اصدار الاحكام القيمية على المواقف الجديدة المطروحة.

- مراعاة قواعد صياغة كل نوع من أنواع الاختبارات الخمسة الآتية:-الاختبارات المقالية-اكمال الفراغات -الصواب والخطأ-الاختبار من متعدد-المطابقة.ومراعاة دقتها من الناحية العلمية التي ترد في الأوراق الاختبارية.

ثانياً:أداة التحليل: في ضوء المعايير المشار إليها في أعلاه أعدت أداة التحليل التي تألفت من ستة استمارات. وقد تضمنت الاستمارة الاولى بنوداً تمثل المعايير الثلاثة الاولى، وهي:التنظيم والخراج والتعليمات، والتنوع في الاختبارات سواء على مستوى الورقة الاختبارية أو على مستوى الاختبارات ككل، وشمول الاختبارات للمحتوى. أما الاستمارات الخمسة الاخرى فتتضمن بنود معياري المستوى المعرفي ومدى تضمين الورقة الاختبارية لأسئلة تتيح للطلبة التعبير عن آرائهم. ومعايير أو قواعد الصياغة لكل نوع من أنواع الاختبارات الخمسة الآتية:المقالية،اكمال الفراغ،الصواب والخطأ،الاختبار من متعدد، والمطابقة.

ثالثاً:صدق الأداة :- للتأكد من صدق الأداة فقد تم استخدام صدق المحتوى وذلك بعرضها على مجموعة من الخبراء والمتخصصين في القياس والتقويم وعلم النفس التربوي والمناهج وطرائق التدريس، بلغ عددهم (12) خبيراً، وقد أظهر الخبراء مجموعة من الملاحظات وتم في ضوءها تعديل الاستمارات بصورتها النهائية. وقد تم اعتماد نسبة الاتفاق بين المحكمين والتي تتجاوز نسبة (75%) .

رابعا: ثبات الأداة: تم حساب الثبات بإعادة التحليل بين الباحث ونفسه بعد مرور أكثر من (30) يوماً، وبين الباحث وباحث آخر. حيث تم تحليل عينة من الاختبارات للمجالات كافة. ثم أعيد التحليل على نفس العينة بعد مرور أكثر من (30) يوماً، وتم حساب معامل الارتباط بين التحليل الأول والثاني. ثم حساب معامل الاتفاق بين الباحث والباحث الآخر. وبلغ معامل الثبات بين الباحث ونفسه (86%) وبين الباحث وباحث آخر (81%) وهي نسبة عالية تدل على ثبات التحليل وثبات الأداة.

خطوات التحليل: تم تحليل الأوراق الاختبارية والأسئلة المتضمنة فيها، وذلك وفق الخطوات الآتية:-

أولاً: تحليل كل ورقة اختبارية وتحليل كل سؤال في الأوراق الاختبارية بحسب بنود المعايير الآتية :-

1- تحليل كل ورقة اختبارية بحسب بنود التنظيم والاخراج والبيانات الأساسية ورصدها في الأماكن المخصصة لها بالاستمارة (1).

2- لتحقيق معيار التنوع في الاختبارات على مستوى الأسئلة وعلى مستوى الأوراق الاختبارية: فقد تم رصد عدد الأسئلة بحسب أنواعها في كل ورقة اختبارية، ثم حساب عدد الأوراق الاختبارية التي تحتوي نوعاً واحداً من الأسئلة، وعدد الأوراق التي تحتوي نوعين، وعدد الأوراق التي تحتوي ثلاثة أنواع، والتي تحتوي أربعة أنواع، والتي تحتوي خمسة أنواع. ثم تحويل هذه الأعداد إلى نسب مئوية، لتحقيق معيار التنوع. ورصدها في الأماكن المخصصة لها بالاستمارة (1).

3- حساب شمول الاختبارات لمحتوى المقرر الدراسي : تم استخدام أسلوبين لاحتساب شمول الاختبارات للموضوعات والمقررات وهما: 1- مقارنة أسئلة اختبارات كل مقرر دراسي بالمقررات والموضوعات الخاصة به سواء أكان الكتاب أو الملزمة المقررة. أو من خلال مقارنة أسئلة الاختبارات بمقررات محتوى المقررات المتوفرة في دليل الكلية. حيث تم حساب عدد الموضوعات التي تغطيها الورقة الاختبارية ككل وقسمتها على العدد الكلي للموضوعات الرئيسة بالمقرر وضرب الناتج في (100). 2- عرض الأوراق الاختبارية على أساتذة متخصصين في كل قسم وطلب منهم تقدير نسبة تغطية الأسئلة لموضوعات المقرر واعتماد أعلى نسبة اتفاق بينهم . ورصدها في الأماكن المخصصة لها بالاستمارة (1).

4- لتحديد المستوى المعرفي الذي يقيسه كل سؤال ومدى تضمين الورقة الاختبارية لأسئلة تتيح للطلبة التعبير عن آرائهم: فإنه يتم قراءة كل سؤال من الأسئلة الواردة في الورقة الاختبارية بدقة وتحديد الفكرة الواردة فيه، ثم يرصد في المستوى الذي يقيسه، وإذا وردت أكثر من فكرة في السؤال إحداها ضمن مستوى وأخرى ضمن مستوى آخر فإن السؤال يوضع في المستوى الأعلى. وترصد البيانات المتعلقة بالمستويات المعرفية في الاستمارة (2) .

5- لتحديد مراعاة الأسئلة لقواعد الصياغة : يتم قراءة كل سؤال في الورقة الاختبارية بحسب البنود الواردة في الاستمارة المتعلقة بنوع ذلك السؤال ورصد ذلك في الأماكن المحددة من الاستمارة. وترصد البيانات المتعلقة بذلك في الاستمارات (3، 4، 5، 6)

ثانياً: حساب مجموع التكرارات والنسب المئوية لكل بند من بنود كل استمارة ورصدها في جداول تسهل عملية عرض النتائج وتفسيرها.

عرض النتائج وتحليلها وتفسيرها

نعرض هنا نتائج التحليل في ضوء أسئلة الدراسة وأهدافها. ولتحقيق ذلك فقد تم حساب التكرار والنسبة المئوية لدى انطباق الورقة الاختبارية لكل بند من البنود المتعلقة بمعايير الورقة الاختبارية الجيدة ومعايير الأسئلة الجيدة وعلى النحو الآتي:

-السؤال الأول: ما مدى مراعاة معايير الورقة الاختبارية؟

- طباعة وكتابة الأوراق الاختبارية ووضوحها: يوضح الجدول (2) أن نسبة الأوراق الاختبارية المطبوعة (39,53%) فقط وليست بخط اليد وأن معظم الأوراق الاختبارية المطبوعة هي واضحة حيث لم تبلغ نسبة الأسئلة المطبوعة غير الواضحة سوى (8,11%) فقط. كما تبين أن نسبة كبيرة من الأوراق الاختبارية مكتوبة بخط اليد حيث بلغت (66,64%). وأن نسبة لا بأس بها من الأوراق المكتوبة غير واضحة حيث بلغت نسبة (22,45%).

الجدول (2) التكرار والنسبة المئوية لبنود معيار طباعة الورقة الاختبارية

م	المعايير:	التكرار	النسبة %
1	الورقة مطبوعة بشكل واضح	34	39,53%
2	الورقة مطبوعة بشكل غير واضح	3	8,11%
3	الورقة مكتوبة بخط واضح	38	44,19%
4	الورقة مكتوبة بخط غير واضح	11	22,45%
	العدد الكلي للأوراق الاختبارية	86	100%

وتشير البيانات إلى قصور في نسبة الأوراق الاختبارية المطبوعة. وهذا يدل على عدم إعطاء هذا الجانب الأهمية المطلوبة.

- احتواء الأوراق الاختبارية على بيانات أسم المقرر والمستوى والسنة والزمن:

يوضح الجدول (3) أن نسبة عالية من الأوراق الاختبارية تحتوي على بيانات أسم المقرر والمستوى والسنة والزمن المطلوب للإجابة، حيث بلغت نسبة الأوراق التي تحتوي على أسم المقرر (98,84%). ونسبة الأوراق التي تحتوي على تحديد المستوى (80,23%). ونسبة الأوراق التي تحتوي على تحديد العام

الجامعي (89,53%) ونسبة الأوراق التي تحتوي على تحديد الزمن المطلوب للإجابة (56,98%). ويعد ذلك مؤشراً جيداً يساعد على زيادة التنظيم والإخراج والوضوح للطلبة ويخفف من الضوضاء في الاختبارات.

الجدول (3) التكرار والنسبة المئوية لنبود معيار احتواء الورقة الاختبارية على البيانات الاساسية

م	: تحتوي الورقة الاختبارية على	التكرار	النسبة %
1	اسم المقرر	85	98,84%
2	اسم المستوى	69	80,23%
3	العام الجامعي	77	89,53%
4	الزمن المحدد للاجابة	49	56,98%
	العدد الكلي للأوراق الاختبارية	86	100%

- مراعاة الأوراق الاختبارية للدقة اللغوية (الإملائية) وتحديد الفواصل بين الأسئلة وتوزيع الدرجة الكلية بين الأسئلة بشكل متوازن، ووضوح الرسوم اوالمخططات واكتمال بياناتها: يوضح الجدول(4) أن نسبة الأوراق الاختبارية التي تحلو من الأخطاء الإملائية (67,44%). وأن نسبة الأوراق التي تحتوي على فواصل واضحة بين الاسئلة (100%) ، وأن نسبة الأوراق التي رسوما وخططاتها واضحة ومكتملة البيانات (83.23%). وتشير هذه النتائج إلى الاهتمام بهذا الجانب من قبل الأستاذ في الجامعة.

وأن نسبة الأوراق الاختبارية التي تحتوي على تحديد وتوزيع للدرجة الكلية بين الأسئلة وأيضاً بشكل متوازن تصل إلى (15,12%). وتشير هذه النتائج إلى عدم اهتمام الأستاذ في هذا الجانب رغم أهميته.

جدول(4) التكرار والنسبة المئوية لنبود معيار تنظيم الورقة الاختبارية وخلوها من الأخطاء الإملائية

م	المعايير:	التكرار	النسبة %
1	الورقة خالية من الأخطاء الإملائية	58	67,44%
2	توجد فواصل واضحة بين الاسئلة	86	100%
3	الدرجة الكلية موزعة على الاسئلة	13	15,12%
4	وضوح الرسوم اوالمخططات واكتمال بياناتها	5	83.33%
	العدد الكلي للأوراق الاختبارية	86	100%

-السؤال الثاني: ما مدى مراعاة معايير التنوع على مستوى الأسئلة؟

- تنوع الأسئلة: يوضح الجدول(5) أن الأسئلة في المقررات التي تم تحليلها تنوعت بين مقالية وموضوعية. فمن مجموع (814) سؤالاً وهوالمجموع الكلي للأسئلة ووصلت نسبة الأسئلة المقالية إلى (70,42%) بينماالموضوعية بأنواعها (29,58%).

ويوضح الجدول (5) أن الأسئلة الموضوعية توزعت إلى أنواع عدة، حيث بلغت نسبة أسئلة إكمال الفراغات (4,05%) وأسئلة الصواب والخطأ (15,46%) وأسئلة الاختيار من متعدد (10,06%) في حين انعدمت أسئلة المطابقة.

الجدول (5) أعداد الأسئلة المجللة موزعة بحسب أنواعها

م	نوع السؤال	التكرار	النسبة%
1	المقالية	573	70,39%
2	الأسئلة الموضوعية	241	29,61%
3	إكمال الفراغ	33	4,05%
4	صواب وخطأ	126	15,46%
5	اختيار من متعدد	82	10,06%
6	المطابقة	-	-
	المجموع	814	100%

- السؤال الثالث، ما مدى مراعاة معيارالتنوع في الاختبارات على مستوى الأوراق الاختبارية؟

يشيرالجدول(6) إلى أن نسبة الأوراق الاختبارية التي تحتوي على نوع واحد من الاختبارات (82,56%)، والتي تحتوي على نوعين(11,63%)، والتي تحتوي على ثلاثة أنواع(4,65%)،والتي تحتوي على أربعة أنواع(1,16%)،ولاتوجد أوراق اختبارية تحتوي على خمسة أنواع من الاختبارات. علماً بأن الأوراق التي بها تنوع في الأسئلة تصل نسبتها إلى (12.31%). ويدل ذلك على قصور في الاختبارات الجامعية من هذه الناحية،وهذا له تأثيرات سلبية، حيث أن ذلك قد يضعف من موضوعيتها ومصداقيتها،علماً أن الموضوعية والصدق من أهم معايير الاختبارات الجيدة.

الجدول (6) التكرار والنسبة المئوية للأوراق الاختبارية بحسب انواع الاسئلة التي تحتويها

م	تحتوي الورقة الاختبارية على الآتي :	تكرار	نسبة %
1	اسئلة مقال فقط	71	82,56%
2	اسئلة صواب وخطأ فقط	-	-
3	اسئلة اختيار متعدد فقط	-	-
4	نوعين من الاسئلة	10	11,63%
5	ثلاثة انواع من الاسئلة	4	4,65%
6	اربعه انواع من الاسئلة	1	1,16%
7	خمسة انواع من الاسئلة	-	-
	العدد الكلي للأوراق الاختبارية	86	100%

السؤال الرابع: ما مدى مراعاة معيار شمول الاختبار لموضوعات المقررات؟

سوف نبحث هنا على السؤال الرابع من أسئلة البحث وعلى النحو الآتي:

1- تجنب الورقة الاختبارية للأسئلة الاختيارية الرئيسية أو الفرعية: يوضح في الجدول (7) أن نسبة الأوراق الاختبارية التي تحتوي على أسئلة اختيارية (82,56%) منها (52,33%) في الرئيسية و(30,23%) في الفرعية.

وتشير النتائج إلى ارتفاع نسبة الأوراق الاختبارية التي تحتوي على الأسئلة الاختيارية، وهذا يعد مؤشراً سلبياً في الاختبارات الجامعية. حيث ينظر المختصون إلى ذلك بأنه لا يسهل المقارنة بين إجابات الطلبة و يقلل من صدق الاختبار وشموله لمحتوى المقرر، كما أنه قد يؤدي إلى عدم تحقيق العدالة في تقييم الطلبة، ولذا لا ينصح بذلك إلا في الاختبارات العامة حيث لا يكون أستاذ المقررهو من وضع الاختبار، ولا يكون تم تدريس كل موضوعات المقرر.

الجدول (7) يوضح التكرار والنسبة لبنود معيار الشمول والأوراق الاختبارية المحتوية على أسئلة اختيارية

م	المعايير:	التكرار	النسبة %
1	الأوراق الاختبارية التي تحتوي على أسئلة اختيارية	71	82.56%
2	متوسط (وسيط) نسبة الشمول	115	57.56%
3	الأوراق التي كانت نسبة الشمول فيها اقل من 50%	4	28.57%
4	الأوراق التي كانت نسبة الشمول فيها اكثر من 75%	8	14.70%
5	المدى الذي وقعت فيه نسبة شمول الاسئلة لموضوعات المقرر الرئيسي	61	
	العدد الكلي للأوراق الاختبارية	86	
	العدد الكلي للأوراق الاختبارية التي حسبت منها نسبة الشمول	63	

- شمول الاختبارات للمحتوى: يوضح الجدول (7) أن نسبة تغطية الأسئلة للموضوعات الرئيسة في محتوى المقررات تصل إلى (57.56%) و يبلغ المدى الذي وقعت فيه نسبة الشمول (61). وتشير النتائج إلى انخفاض نسبة تغطية الأسئلة للمحتوى.

السؤال الخامس: ما مدى مراعاة معيار تنوع المستويات العقلية في الأسئلة؟ وما مدى

تضمين الورقة الاختبارية لأسئلة تتيح للطلبة التعبير عن آرائهم؟

للإجابة عن هذا السؤال من أسئلة البحث تشير النتائج إلى الآتي: -.

1- مراعاة المستويات المعرفية: يوضح الجدول (8) أن نسبة (65,60%) من الاختبارات تقيس مستوى التذكر، ونسبة (29,85%) تقيس مستوى الفهم، ونسبة (4,55%) تقيس مستوى التطبيق، بينما

مستويات التحليل والتركيب والتقويم (صفر). علماً بأن الأسئلة التي تقيس الفهم والتطبيق هي فقط من الأسئلة المقالية أما الأسئلة الموضوعية فمعظمها تتركز في مستوى التذكر. وتشير النتائج إلى أن معظم الاختبارات في الجامعة تهمل المستويات المعرفية العليا. وتدل هذه المؤشرات على إهمال القدرات العقلية العليا لدى الطلبة، وهذا الأمر قد يعكس صورة سلبية في نوعية المخرجات وطبيعتها، كما قد يدل أيضاً على أن التعليم في الجامعة يغلب عليه الطابع التقليدي الذي يهدف إلى التركيز على الحفظ والاسترجاع فقط. ²

جدول (8) يوضح التكرار والنسبة المئوية لتنوع المستويات المعرفية والأسئلة التي تتيح للطلبة التعبير عن آرائهم

م	المستويات المعرفية التي تقيسها الاسئلة	التكرار	النسبة %
1	التذكر	534	65,60%
2	الفهم	243	29,85%
3	التطبيق	37	4,55%
4	التحليل	-	-
5	التركيب	-	-
6	التقويم	-	-
7	الأسئلة التي تتيح للطلبة التعبير عن آرائهم	10	1,23%
	العدد الكلي للأسئلة	814	100%

2- مراعاة تضمين الورقة الاختبارية لأسئلة تتيح للطلبة التعبير عن آرائهم: يوضح الجدول (8) أن نسبة الأسئلة التي تتيح للطلبة التعبير عن آرائهم لا تتجاوز (1,23%)، علماً بأنها مقالية. وتشير النتائج إلى قصور في الأسئلة التي تتيح للطلبة التعبير عن آرائهم وهذا قد يعطي مؤشراً خطيراً على إهمال رأى الطلبة.

السؤال السادس: ما مدى مراعاة معايير صياغة الاختبارات بأنواعها: (المقالية-

إكمال الفراغات-الصواب والخطأ- الاختيار من متعدد - المطابقة)؟

سوف نعرض هنا نتائج التحليل لتحديد مدى مراعاة معايير صياغة أسئلة الاختبارات بحسب أنواعها والأنواع هي الآتي: الاختبارات المقالية- إكمال الفراغات- الصواب والخطأ- الاختيار من متعدد- المطابقة.

أولاً: الاختبارات المقالية:

نعرض هنا نتائج تحليل (573) سؤالاً هي مجموع الاختبارات المقالية من المجموع الكلي للأسئلة البالغ (814) سؤالاً.

يوضح الجدول (9) أن معظم الاختبارات المقالية تراعي قواعد الصياغة الجيدة. حيث بلغت نسبة

الأسئلة المقالية التي تتسم بالوضوح والدقة والخلو من الأخطاء العلمية (97,73%) ونسبة الأسئلة التي تقيس هدفاً أو أهدافاً يصعب قياسها بأنواع أخرى من الأسئلة (24,43%). ونسبة الأسئلة التي تم تحديد عناصر الإجابة عليها بوضوح تصل إلى (83,42%). ونسبة الأسئلة التي تتناول قضايا جوهرية في المقرر (96,86%). ونسبة الأسئلة المستقلة (بمعنى لا تعتمد إجابتها على أسئلة أخرى) (96,86%). ونسبة الأسئلة التي تم تحديد أو تخصيص درجة لها (23,73%).

وتشير النتائج إلى أن معظم الاختبارات المقالية تراعي قواعد الصياغة الجيدة باستثناء قاعدتين هما: قياسها أهدافاً يصعب قياسها بأنواع أخرى من الأسئلة، وتحديد أو تخصيص الدرجة على هذه الأسئلة، فإن معظم الاختبارات المقالية لم تراعيهما.

وتدل النتائج على اهتمام الأستاذ بهذا النوع من الاختبارات، حيث أن مراعاة قواعد الصياغة الجيدة يعد عاملاً قوياً في هذه الأسئلة ويساعد على فهمها ويزيل القلق ويزيد من صدق التقويم وموضوعيته .

الجدول (9) التكرار والنسبة المئوية لمطابقة معيار دقة صياغة الأسئلة المقالية

م	معايير الاختبارات المقالية:	التكرار	النسبة %
1	الأسئلة التي يقيس السؤال هدفاً يصعب قياسه بالاختبارات الأخرى	140	24,43%
2	الأسئلة التي مصاغتها بشكل واضح ودقيق وخالية من الأخطاء العلمية	560	97,73%
3	الأسئلة التي تحدد عناصر الإجابة المطلوبة بدقة ووضوح	478	83,42%
4	الأسئلة التي تتناول قضايا جوهرية في محتوى المقرر	555	96,86%
5	الأسئلة المستقلة ولا تعتمد إجابتها على إجابة سؤال آخر	555	96,86%
6	الأسئلة التي تحتوى على الدرجة المخصصة لها	136	23,73%
العدد الكلي للاختبارات المقالية المحللة		573	-

ثانياً: اختبارات إكمال الفراغات:

في هذا النوع تم تحليل (33) سؤالاً من المجموع الكلي للأسئلة (814) وفقاً للمعايير التي ينبغي أن تكون عليها هذه الاختبارات.

يوضح الجدول (10) أن نسبة أسئلة إكمال الفراغات التي تتسم بالوضوح والدقة والخلو من الأخطاء العلمية (100%) ونسبة الأسئلة التي مكان الفراغ فيها في بداية العبارة (12,12%) (51,52%) ونسبة الأسئلة التي مكان الفراغ فيها في وسط العبارة (51,52%) ونسبة الأسئلة التي مكان الفراغ فيها في نهاية العبارة (72,73%). ونسبة الأسئلة التي كل فراغ يقيس هدفاً بذاته (15,15%) ونسبة الأسئلة المحددة والتي لا تحتمل أكثر من إجابة واحدة لكل فراغ (100%) ونسبة الأسئلة التي عندما تكون الإجابة عددية تم تحديد وحدة القياس المناسبة للإجابة (100%) ونسبة الأسئلة التي تقيس معرفة جوهرية في المقرر (39,39%).

وتشير النتائج إلى أن معظم أسئلة إكمال الفراغات تراعي قواعد الصياغة الجيدة باستثناء قاعدتين هما: قياسها لمعرفة جوهرية في المقرر، وقياس كل فراغ فيها هدفاً بذاته. فإن معظم أسئلة إكمال الفراغات لم تراعيهما.

وتدل النتائج على اهتمام الأستاذ بهذا النوع من الاختبارات، حيث أن مراعاة قواعد الصياغة الجيدة يعد عامل قوة في هذه الأسئلة ويساعد على فهمها ويزيل القلق ويزيد من صدق التقويم وموضوعيته.

الجدول (10) التكرارات والنسبة المئوية لمطابقة لمعايير دقة أسئلة إكمال الفراغات

م	معايير أسئلة إكمال الفراغات:	التكرار	النسبة %
1	السؤال مصاغ بشكل واضح ودقيق وخال من الأخطاء العلمية	33	100%
2	مكان الفراغ في بداية العبارة	4	12,12%
3	مكان الفراغ في وسط العبارة	17	51,52%
4	مكان الفراغ في نهاية العبارة	24	72,73%
5	كل فراغ يقيس هدفاً بذاته	5	15,15%
6	السؤال محدد بحيث لا تحتتمل أكثر من اجابة واحدة لكل فراغ	33	100%
7	عندما تكون الاجابة عديدة تحدد وحدة القياس المناسبة للإجابة	33	100%
	العدد الكلي لأسئلة الفراغ المحللة	33	100%

ثالثاً :- اختبارات الصواب والخطأ :-

نعرض هنا نتائج تحليل (126) سؤالاً هي مجموع أسئلة الصواب والخطأ من المجموع الكلي للأسئلة (814) سؤالاً.

يوضح الجدول (11) أن نسبة أسئلة الصواب والخطأ التي تتسم بالوضوح والدقة والخلو من الأخطاء العلمية (100%) ، ونسبة الأسئلة التي تضمنت فكرة رئيسية واحدة (48,41%)، ونسبة الأسئلة التي تقيس معرفة جوهرية في المقرر (63,49%)، ونسبة الأسئلة التي تقيس معلومة أما صحيحة تماماً أو خاطئة تماماً التي تقيس معلومات صحيحة تماماً أو خاطئة تماماً (100%) ونسبة الأسئلة التي تتجنب استخدام كلمات الإطلاق (مثل دائماً، أبداً، إطلاقاً...) (99,21%) ونسبة الأسئلة التي تتجنب استخدام كلمات التحفظ (مثل: قد، ربما...) (96,03%) ونسبة الأسئلة المختصرة والتي لا تحتوي على معلومات زائدة (87,30%) ونسبة الأسئلة التي أطوال عبارات الصواب مقارب لأطوال عبارات الخطأ (88,10%) ونسبة الأسئلة التي تتجنب أسلوب النفي المزدوج (97,62%).

وتشير النتائج إلى أن معظم أسئلة الصواب والخطأ تراعي قواعد الصياغة الجيدة باستثناء قاعدة واحدة هي:

تضمنها لفكرة رئيسية واحدة، فإن معظم أسئلة الصواب والخطأ لم تراعيها.

وتدل النتائج على اهتمام الأستاذ في الجامعة بهذا النوع من الاختبارات، حيث أن مراعاة قواعد الصياغة الجيدة يعد عامل قوة فيها ويساعد على فهمها ويزيل القلق ويزيد من صدق التقويم وموضوعيته.

الجدول (11) التكرارات والنسبة المئوية لمطابقة معياردقة أسئلة الصواب والخطأ

م	معايير أسئلة الصواب والخطأ:	التكرار	النسبة %
1	السؤال مصاغ بشكل واضح ودقيق وخال من الأخطاء العلمية	126	100%
2	السؤال يتضمن فكرة رئيسية واحدة	61	48,41%
3	يقيس السؤال معرفة جوهرية في المقرر	80	63,49%
4	المعلومة التي يقيسها السؤال أما صحيحة تماماً أو خاطئة تماماً	126	100%
5	تجنب السؤال استخدام كلمات الإطلاق (مثل: دائماً ، أبداً ...)	125	99,21%
6	تجنب السؤال استخدام كلمات التحفظ (مثل: قد ، ربما ..)	121	96,03%
7	السؤال مختصر ولا يحتوي على معلومات زائدة	110	87,30%
8	طول العبارة مقارب لأطوال العبارات الأخرى	111	88,10%
9	تجنب السؤال أسلوب النفي المزدوج (نفي النفي)	123	97,62%
	العدد الكلي لأسئلة الصواب والخطأ المحللة	126	100%

رابعاً: اختبارات الاختيار من متعدد :

نعرض هنا نتائج تحليل (82) سؤالاً من المجموع الكلي للأسئلة (814) سؤالاً.

يوضح الجدول (12) أن نسبة أسئلة الاختيار من متعدد التي تتسم بالوضوح والدقة والخلو من الأخطاء العلمية (98,78%). ونسبة الأسئلة التي تحدد كل ما يحتاجه من معلومات لفهم المشكلة قبل قراءة البدائل (97,56%) ، ونسبة الأسئلة التي يتضمن أصل السؤال الجزء الأكبر منه والبدائل مختصرة (92,68%) ونسبة الأسئلة التي تقيس معرفة جوهرية في المقرر (50%) ، ونسبة الأسئلة التي تتجنب أسلوب (نفي النفي) (100%). ونسبة الأسئلة المختصرة والتي لا تحتوي على معلومات زائدة (غير ضرورية) (96,34%) ونسبة الأسئلة التي يوجد تناسق لغوي بين أصل السؤال والبدائل (96,34%) ، ونسبة الأسئلة التي لا يحتوي أصل السؤال فيها على كلمات توشي بالإجابة الصحيحة (92,68%) ونسبة الأسئلة التي أطوال الإجابة الصحيحة مقاربة لأطوال البدائل الخاطئة (95,12%) ، ونسبة الأسئلة التي في كل فقرة يوجد بديل واحد فقط هو الأصح (100%) ونسبة الأسئلة التي موقع الإجابة الصحيحة فيها موزع بشكل غير منتظم بين البدائل الأخرى (100%).

وتشير النتائج إلى أن معظم أسئلة الاختيار من متعدد تراعي قواعد الصياغة الجيدة باستثناء قاعدة واحدة هي: قياسها لمعرفة جوهرية في المقرر، فإن أسئلة الاختيار من متعدد لم تراعيها بصورة مناسبة.

وتدل النتائج على اهتمام الأستاذ في الجامعة بهذا النوع من الاختبارات، حيث أن مراعاة قواعد الصياغة

الجيدة يعد عامل قوة فيها ويساعد على فهمها ويزيل القلق ويزيد من صدق التقويم وموضوعيته .

الجدول(12) التكرارات والنسبة المئوية لمطابقة معايير دقة أسئلة الاختيار من متعدد

م	معايير أسئلة الاختيار من متعدد:	التكرار	النسبة %
1	السؤال مصاغ بشكل واضح ودقيق وخال من الأخطاء العلمية	81	98,78%
2	يحدد السؤال كل ما يحتاجه من معلومات لفهم المشكلة قبل قراءة البدائل	80	97,56%
3	اصل السؤال تضمن الجزء الأكبر منه ، والبديل قصيره	76	92,68%
4	يقيس السؤال معرفة جوهريّة في المقرر	41	50%
5	تجنب السؤال أسلوب النفي المزدوج (نفي النفي)	82	100%
6	السؤال مختصر ولا يحتوي على معلومات زائدة	79	96,34%
7	يوجد تناسق لغوي بين اصل السؤال والبديل	79	96,34%
8	اصل السؤال لا يحتوي على كلمات توحى بالإجابة الصحيحة	76	92,68%
9	طول الإجابة الصحيحة مقاربتاً لأطول البدائل الخاطئة	78	95,12%
10	في كل فقرة يوجد بديل واحد فقط هو الأصح	82	100%
11	موقع الإجابة الصحيحة موزع بشكل غير منتظم بين البدائل الأخرى	82	100%
	العدد الكلي لأسئلة الاختيار من متعدد المحللة	82	100%

خامساً:- اختبارات المطابقة:

من مجموع أسئلة الاختبارات البالغة (814) سؤالاً لا توجد اختبارات من نوع المطابقة .

مناقشة النتائج

نناقش هنا نتائج الدراسة على النحو الآتي:

1- معظم أوراق الاختبارات مكتوبة بخط اليد: حيث بلغت نسبتها (66.64%)، منها (22.45%) غير واضحة الكتابة، وأن نسبة (39,53%) فقط مطبوعة. ونسبة الاختبارات المطبوعة غير الواضحة (8,11%) فقط .

وتشير النتائج إلى قصور في نسبة الأوراق الاختبارية المطبوعة. وهذا قد يعطي مؤشراً على ضعف الاهتمام من قبل بعض الأساتذة وعدم إعطاء هذا الجانب الأهمية المطلوبة. ومهما تكن الأسباب فإن ذلك لا يعفي أعضاء هيئة التدريس من إهمال هذا الجانب الذي يؤثر تأثيراً سلبياً على نفسية الطالب ويزيد من حالة التوتر في قاعة الاختبار. خاصة إذا ما عرفنا أن هناك علاقة طردية بين زيادة نسبة ودرجة الوضوح في ورقة الأسئلة وبين كون ورقة الأسئلة مطبوعة حيث تزداد درجة الوضوح في أوراق الأسئلة المطبوعة عنها في المكتوبة. كما أن الأخطاء الإملائية تزداد في الأوراق الاختبارية المكتوبة بخط اليد فضلاً عن أنها قد تسبب الغش في الاختبار، علماً بأن جزءاً كبيراً من الفوضى وانعدام النظام في الاختبارات قد يعود إلى عدم وضوح الاختبارات.

إن ذلك يشكل خلافاً يفترض تجاوزه في زمن شاع فيه استخدام الحاسوب وتوافره في كليات الجامعة وأقسامها ولدى أعضاء هيئة التدريس. وبذلك أصبحت مسألة طباعة الأوراق الاختبارية على الحاسوب من المسائل الأساسية، لما لهذه العملية من فوائد لجميع أطراف العملية التعليمية في الجامعة. فالأوراق الاختبارية المطبوعة غالباً ما تكون واضحة وهذا يسهل على الطالب قراءتها، مما قد يقلل من أخطاء الطالب، والتي قد تؤدي بدورها إلى انخفاض درجاته أو إلى رسوبه أحياناً.

فالأوراق المطبوعة بوضوح لها تأثير نفسي مريح للطالب أثناء الاختبار، وتقلل من حاجتهم إلى استفسار استاذ المادة، هذا فضلاً عن أن هذه العملية تساعد عضو هيئة التدريس وتشجعه على عمل ملفات للأسئلة وتطويرها وتصنيفها على شكل بنك أو ملف للأسئلة.

2- معظم أوراق الاختبارات الجامعية تخلو من الأخطاء الإملائية: حيث بلغت نسبتها، 67.44%، ونسبة الأوراق التي تحتوي على أخطاء إملائية، 32.56%، ومعظم الأخطاء الإملائية في الأوراق الاختبارية المكتوبة بخط اليد.

3- قصور في تحديد الزمن على الأوراق الاختبارية: حيث بلغت نسبة الأوراق الاختبارية التي لا تحتوي على تحديد زمن للإجابة، 43.03%. وهذا يدل على إهمال هذا الجانب. وبالرغم من أهميته بالنسبة للطلبة والقائمين على نظام وإدارة الاختبارات، فقد يخلق مشاكل كثيرة ويفتح المجال لتعدد التفسيرات في الزمن المطلوب للإجابة على الاختبار. وقد يكون الطالب هوشية ذلك، حيث قد تكون سبباً في حرمان الطلبة من درجات أسئلة لم يتمكنوا من الإجابة عليها بسبب ذلك.

4- لا تراعي الاختبارات توزيع الدرجة على الأسئلة بشكل متوازن: حيث بلغت نسبة الأوراق الاختبارية التي لا تراعي ذلك، 84.88%، ويدل ذلك على وجود عشوائية في توزيع الدرجة وضعف في إدراك أهمية ذلك. وتكمن أهمية ذلك في أنه يوضح للطالب أهمية درجة كل سؤال وبالتالي يكون الطالب على بينة من أمره. فقد يركز الطالب في إجابته أكثر على أسئلة معينة ويتجاهل أخرى أو يقصر فيها بسبب عدم معرفته بدرجة أو اعتقاده أن جميع الأسئلة درجاتها متساوية، فيفاجأ بنتيجة سيئة أو أنها غير صادقة وأنه مظلوم.

إن خلو الاختبار من ذلك قد يفتح باب التفسيرات المتعددة. غالباً ما تكون قابلة للتفسيرات العديدة حسب الأهواء والنيات المسبقة. فعدم تحديد درجة كل سؤال في ورقة الاختبار قد يقلل من مصداقية الاختبار. إن خلو ورقة الاختبار من التعليمات والبيانات الأساسية، ووجود الأخطاء الإملائية وانعدام التنظيم فيها. كل ذلك يزيد من حالة التوتر والقلق لدى الطلبة في قاعة الاختبار. وبالتالي قد تؤثر على مستوى ونوعية إجابته عن الاختبار.

وقد تعود تلك النتائج إلى وجود شعور لدى بعض أساتذة الجامعة بعدم أهميتها في الاختبارات الجامعية. وهذا الشعور لا يستند إلى أسس موضوعية وإنما قد يرجع إلى رغبات أولي عدم إدراك أهميتها للطلبة. وقد اتفقت هذه الدراسة مع دراسة الصلاحي، 1998م. ودراسة عفيفي، 1994م.

5- وجود ضعف في تنوع الاختبارات على مستوى الورقة الاختبارية: حيث يتم التركيز على نوع واحد

فقط من الاختبارات في الورقة الاختبارية وهو الاختبارات المقالية وإعمال بقية الأنواع، فقد بلغت نسبة الأوراق الاختبارية التي تحتوي على نوع واحد فقط من الاختبارات وهي الاختبارات المقالية، 82.56%، بينما لم تتجاوز نسبة التنوع في الأوراق الاختبارية، 17.44%. ويدل ذلك على قصور الاختبارات الجامعية من هذه الناحية، لأنه قد يضعف من موضوعيتها ومصداقيتها وهما معياران من أهم معايير الاختبارات الجيدة.

إن التركيز على نوع واحد فقط من الاختبارات -ومهما كانت المبررات وراء ذلك- لا يتفق حتى مع المنطق. حيث لا يعقل أن يكون لهذا النوع من الاختبارات القدرة على قياس جميع أهداف المقررات الدراسية في الجامعة ومستوى تحصيل الطلبة لمحتواها. وبالتالي فهذا يشير إلى عدم المعرفة بالأنواع الأخرى من الاختبارات، أو أن هناك أسباباً غير موضوعية تؤدي إلى التركيز على ذلك. وذلك لأن التعدد والتنوع في أهداف المقرر الدراسي وموضوعاته يجعل من التنوع في الاختبارات أمراً حتمياً وأكثر موضوعية ومصداقية.

6- ضعف التوازن في التنوع بين الاختبارات المقالية والموضوعية: على مستوى أسئلة الاختبارات ككل، حيث بلغت نسبة أسئلة الاختبارات المقالية (70.42%)، والموضوعية (29.58%).

ويدل ذلك على ضعف التوازن في التنوع بين الاختبارات على مستوى فقرات الأسئلة، وهذا يشير إلى خلل في الاختبارات. فإضافة إلى أن الاختبارات المقالية قد تكون سبباً في ضعف شمول الاختبارات للمحتوى وتأثيرها بعامل الصدفة الذي قد يؤدي إلى حصول الطالب على تقديرات ودرجات لا تعكس مستواه العلمي في المقرر بصورة صحيحة وصادقة فإنها سبب رئيسي في ضعف موضوعية الاختبارات. حيث أن الاختبارات المقالية من أكثر أنواع الاختبارات ضعفاً في موضوعية تصحيحها، فهي تتأثر بذاتية المصحح (مزاجه وظروفه وبالزمن والمكان... الخ). فقد يعطي درجة في حالة أو ظرف أو وقت معين تختلف عنها في وقت وظرف وحالة أخرى، بمعنى ضعف الثبات في التصحيح. كما أن ضعف موضوعيتها قد تأتي أيضاً من خلال عدم وضوحها للطلاب مما قد يجعلها تختمل تفسيرات عدة. وهذا ما قد يفسر اختلاف إجابات الطلبة على السؤال الواحد.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة عفيفي، 1994م ودراسة الصلاحي 1998م ودراسة حمد، 1999م ودراسة البكر 1999م ودراسة الحداد 2001م، ودراسة السليطي، وتايه 2004م ودراسة عبدي 1971.

7- عدم التوازن في التنوع بين الاختبارات الموضوعية: سواءً على مستوى الورقة الاختبارية أو فقرات الأسئلة. حيث بلغت نسبة الأوراق الاختبارية التي احتوت على نوع واحد من الاختبارات الموضوعية، 11.63%، بينما نسبة التي احتوت على نوعين، 4.65%، ونسبة المحتوية على ثلاثة أنواع، 1.16%، بينما كانت نسبة المحتوية على جميع أنواع الاختبارات الموضوعية، صفراً%. أما على مستوى فقرات الأسئلة، فقد تركزت معظمها في اختبارات الصواب والخطأ، حيث بلغت نسبتها، 52.28%، علماً بأن هذا النوع يعد أكثر أنواع الاختبارات الموضوعية التي يمكن أن تؤدي إلى نتائج سلبية في حالة عدم مراعاة معاييرها العلمية،

حيث يحتاج إلى دقة وحرص كبيرين في حالة استخدامه، وأهم ما يعاب عليه أنه لا يقيس إلا جانب التذكر في المتعلم، كما أنه أكثر الاختبارات عرضة للتخمين. وهذا قد يضعف مصداقيته، حيث قد يحصل الطلبة على نتائج لا تعكس مستوى تحصيلهم الحقيقي بسبب التخمين.

وتتفق نتائج الدراسة مع نتائج دراسة عبيدي 1971م، ودراسة الصلاحي، 1998م، ودراسة الحداد، 2001م ودراسة السليطي، وتاية 2004م.

8- ضعف شمول الاختبارات لمحتوى المقررات الدراسية: حيث أن متوسط الشمول بلغ، 57.56%، وهذه النسبة تعد متدنية، حيث يؤكد المختصون على أن نسبة شمول الاختبار ينبغي أن لا تقل عن، 80%. وتدل هذه المؤشرات على أن ما يقارب نصف محتوى المقرر لم تشملها الاختبارات وهذا يعد خللاً كبيراً في الاختبارات، علماً بأن هذه النسبة قد تنخفض إذا ما عرفنا أن هناك نسبة كبيرة من الأوراق الاختبارية تحتوي على أسئلة اختيارية. وقد يعود السبب إلى ارتفاع نسبة استخدام الأساتذة للاختبارات المقالية. حيث أن هذه الاختبارات ضعيفة الشمول للمحتوى.

إن تدني نسبة شمول الاختبار لمحتوى المقرر يعد من القضايا التي تضعف من قوة الاختبار وتجعله أداة غير صادقة للحكم على المستوى الدراسي الحقيقي للطلبة.

إن ضعف شمول المحتوى يعني أن معظم محتوى المقررات لا يتم سؤال الطالب حولها، وهذا قد يؤدي إلى ضعف مستوى المخرجات حيث أن التقويم بهذه الصورة يكون ضعيف الصدق لأنه يعطي شهادة نجاح أو تفوق للطالب بأنه استكمل متطلبات تخصص ما وهو في الحقيقة لم ينجز أو يتمكن إلا من جزء قليل من متطلبات هذا التخصص.

إن تدني نسبة تغطية الاختبارات لمحتوى المقررات قد يرجع إلى قصور واضح لدى واضعي هذه الاختبارات في فهم طبيعة وأهمية هذا الجانب وأيضاً قصور في فهم عملية التقويم التحصيلي للطلبة. وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة الصلاحي 1998. ودراسة حمد، 1999. وتختلف مع دراسة البكر، 1999م.

9- ضعف قياس الاختبارات للعمليات العقلية العليا: حيث أن معظم الاختبارات تركز على مستوى التذكر بنسبة، 65.60%، يليها مستوى الفهم بنسبة، 29.85%. بينما المستويات أو العمليات العقلية العليا لم تتجاوز نسبتها، 4.55%، علماً بأن أغلب هذه النسبة لا تتجاوز مستوى التطبيق ومستوى التحليل في تصنيف بلوم السداسي للمستويات المعرفية وأغلبها تقابل التطبيق.

وتشير هذه النتائج إلى عدم الاهتمام بقياس العمليات العقلية العليا والتركيز على الحفظ أو التذكر فقط.

إن التركيز على العمليات العقلية الدنيا له سلبيات عدة، حيث أنه يؤدي إلى إهمال العمليات العقلية العليا لدى المتعلم وهي عمليات أساسية في الإبداع والابتكار، كما يؤدي إلى تعلم سريع النسيان، وكل ذلك ينعكس سلباً على طبيعة وخصائص التعليم الجامعي الذي يتسم بالتخصص والإتقان، حيث أنه بذلك قد

يؤدي إلى تدني في مستوى ونوعية المخرجات. ويؤكد خبراء في التعليم على أن تركيز الاختبارات على المستويات المعرفية الدنيا، وخاصة التذكر قد يكون أحد أسباب المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمعات العربية (شحاتة، 2001 ص56).

واتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة عفيفي، 1994م، ودراسة الصلاحي 1998م ودراسة حمد، 1999م، ودراسة البكر 1999م، ودراسة الحداد 2001م، ودراسة السليطي، وتاية 2004م، ودراسة لوكان 1985م.

10- الاختبارات لا تتيح للطلبة التعبير عن آرائهم: حيث تشير النتائج إلى قصور واضح في الأسئلة التي تتيح للطلاب التعبير عن آرائه، حيث لم تتجاوز نسبة الأسئلة التي تتيح للطلاب التعبير عن آرائه، 23,1% فقط. وهذا قد يعطي مؤشراً خطيراً على إهمال وتجاهل رأى الطلبة، وتزداد المسألة خطورة حينما نعرف أن طبيعة المرحلة الجامعية وخصائص المتعلم فيها وأيضاً طبيعة التخصصات والأقسام تتطلب إعطاء الطالب فرصة للتعبير عن رأيه فيما يتعلمه ويدرسه.

إن تجاهل رأي الطالب قد يشير إلى أن عملية التقييم في الجامعة تقتصر على قياس مستويات عقلية دنيا وتهمل المستويات العليا وهذا قد يؤدي إلى كسل وضعف بعض القدرات العقلية لدى بعض الطلبة، حيث أن التعبير عن الرأي يعد من المستويات العقلية العليا فلا يمكن أن يصل الطالب إلي إبداء وجهة نظره بصورة صحيحة حول موضوع ما إلا إذا كان متمكناً تماماً من هذا الموضوع، فإتاحة الفرصة للطلاب للتعبير عن رؤية تتيح له استخدام الكثير من القدرات العقلية وغيرها وأيضاً تنمي التفكير لدية وتساعد على تطوير هذه القدرات. علماً أن تنمية التفكير العقلي الموضوعي والمنظم والعملية والناقد لدى الطلبة يعد من أهم أهداف التعليم.

11- تتيح الاختبارات في الجامعة الفرصة للطلاب غير المجتهد للنجاح، وتحرم الطالب المجتهد من إبراز تفوقه: حيث أن نسبة الأوراق الاختبارية التي تحتوى على أسئلة اختيارية (56,82%). وفضلاً عن أن ذلك يخفف نسبة شمول الاختبار لمحتوى المقرر الدراسي، فإن احتواء ورقة الاختبار على ذلك يعطي فرصة للنجاح وربما التفوق للطلاب الذي لم يذاكر جميع موضوعات المقرر، ويساويه بالطلاب المجتهد الملم بجميع موضوعات المقرر. كما أنه لا يسهل المقارنة بين إجابات الطلبة ويقلل من صدق الاختبار، وهذا يشكل خللاً في الاختبار قد يضعف من مصداقيته كأداة للحكم على مستويات الطلبة.

12- الاختبارات المستخدمة لقياس الأهداف ليست هي الأداة الأنسب لقياسها: حيث بلغت نسبة أسئلة الاختبارات التي لا تمثل الأداة الأنسب لقياس الأهداف 82.80%. وتدل هذه النتيجة على استخدام الأداة غير المناسبة لقياس أهداف المقررات الدراسية في الجامعة. وهذا قد يدل أيضاً بأن هناك عوامل أخرى تتحكم باختبار نوع الاختبار، مثل عدد الطلبة... الخ. ومهما يكن فإن هذا قد يضعف من صدق الاختبارات المستخدمة، وبالتالي من الاعتماد عليها في الحكم على مستوى تحصيل الطلبة.

- 13- تركزا الاختبارات الجامعية على تحديد عناصر الإجابة المطلوبة: حيث بلغت النسبة، 83.42%. ويدل ذلك على اهتمام وإدراك أساتذة الجامعة لأهمية ذلك في الاختبارات، حيث أنه يوضح للطالب ما المطلوب الإجابة عنه بالضبط ودون تكهنات وتعدد التفسيرات، بحيث لا يجيب الطالب عن قضايا غير مطلوبة، ويضيع عليه الوقت، ويؤثر على إجابته لبقية الأسئلة.
- 14- تركزا الاختبارات المقالية على قياس قضايا جوهرية في محتوى المقرر: حيث بلغت نسبتها، 96.86% .
- 15- الاختبارات الموضوعية لا تقيس قضايا جوهرية في المقررات الدراسية: حيث كانت النسبة في اختبارات إكمال الفراغات، 60.61% واختبارات الاختيار من متعدد، 50% . واختبارات الصواب والخطأ، 36.51% .

التوصيات والمقترحات :-

أولاً: التوصيات:- من خلال النتائج التي توصلت لها الدراسة يمكن صياغة مجموعة من التوصيات وعلى النحو الآتي:-

- ينبغي مراعاة معايير جودة تنظيم الورقة الاختبارية وإخراجها ووضوح طباعتها وخلوها من الأخطاء اللغوية وحسن إخراجها وتنظيمها تنظيماً جيداً. وتحديد البيانات الأساسية والتعليمات عليها بوضوح مثل اسم المقرر والسنة الدراسية والفصل الدراسي وكذلك الزمن المطلوب للإجابة وتحديد التخصص والمستوى والدرجة المخصصة للاختبار ككل ودرجة كل سؤال على حدة.
- ينبغي أن يكون الأساس في اختيار نوع الاختبار هو الأهداف المنشودة للمقرر، بحيث لا تتحكم في ذلك عوامل أخرى مثل ازدحام الطلبة.
- ينبغي مراعاة التنوع في الاختبارات وبما يتفق مع أهداف المقررات وطبيعة الموضوعات.
- ينبغي أن تقيس الاختبارات في الجامعة مستويات أوقدرات عقلية عليا بحيث لا تركز على التذكر.
- ينبغي مراعاة الاختبارات الجامعية لرأي الطالب حول ما يتعلمه خاصة في مجال العلوم الاجتماعية أو الإنسانية التي تتطلب ذلك.
- ينبغي أن تكون الاختبارات شاملة لمعظم موضوعات المقرر الدراسي في الجامعة.
- ينبغي مراعاة تجنب إتاحة الاختيار للأسئلة من بين الأسئلة.
- ينبغي مراعاة معايير الاختبارات المقالية وذلك حتى تؤدي وظيفتها بصورة أكثر فاعلية .
- ينبغي مراعاة جميع أنواع الاختبارات الموضوعية للمعايير العلمية وذلك حتى تحقق الأهداف المرجوة منها.
- ينبغي أن تقيس الاختبارات الموضوعية بجميع أنواعها قضايا جوهرية في المقرر الدراسي وتتجنب القضايا الثانوية.

- ينبغي أن تجنب وضع الفراغات في بداية الفقرات في أسئلة إكمال الفراغات .
- ينبغي أن يقيس كل فراغ في أسئلة إكمال الفراغات هدفاً بحد ذاته.
- ينبغي أن تتضمن كل فقرة في اختبارات الصواب والخطأ فكرة رئيسة واحدة.
- ينبغي اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تعمل أو تساعد على خلق وعي لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات بأهمية التقويم والقياس والاختبارات ودورها ووظائفها، ولذلك ينبغي تنظيم برامج تدريبية لهم لإطلاعهم وتطوير قدراتهم في إعداد الاختبارات.
- ينبغي إتباع أساليب عدة للتقويم بحيث يكون هناك بحوث وملخصات وتقارير ومشاركات ومناقشات مستمرة واختبارات وإعادة توزيع الدرجة في المقررات بين هذه الأساليب بصورة مناسبة. بحيث لا تكون الاختبارات النهائية هي الأساس في نجاح الطالب أورشوبه.
- ينبغي تفعيل مركز تطوير التدريس في الجامعة لتطوير القدرات المهنية لأعضاء هيئة التدريس وتزويدهم بالكفاءات البشرية المقتدرة في مجالات المناهج التعليمية وطرائق التدريس والتقويم والقياس وتزويده بكل ما يلزم من أدوات وأجهزة حتى يؤدي دوره بنجاح.
- ينبغي تقويم الاختبارات في الجامعة بصورة مستمرة .

ثانياً: المقترحات :- تقترح الدراسة إجراء بحوث لتقويم الاختبارات في كليات التخصصات العلمية والشريعة والقانون واللغات وفي المقررات التربوية والنفسية لتحديد الفرق بينها وبين اختبارات التخصصات الأخرى. وإجراء بحث لمعرفة تأثير التخصص على مدى مراعاة الاختبارات في الجامعة للمعايير العلمية.

قائمة المراجع

- أبو حطب، فؤاد وسيد أحمد عثمان، 1976، التقويم النفسي، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط2.
- أبو حطب، فؤاد، 1970، مشكلات في التقويم النفسي، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
- أبو صالح، محمد صبحي وآخرون، 1995م، القياس والتقويم، وزارة التربية والتعليم، معاهد اعداد المعلمين، ط1، مطابع الكتاب المدرسي.
- أبوعلام، رجاء محمود، 1987، قياس وتقويم التحصيل الدراسي، الكويت دار القلم للنشر والتوزيع، ط1.
- الإمام، مصطفى محمود وآخرون، 1990، التقويم والقياس، جامعة بغداد، دارالحكمة للطباعة والنشر.
- بحري، منى يونس، 2006م، التوجهات المطلوبة من الجامعات العربية لخدمة مجتمع المعرفة المعولم، مجلة جامعة الملكة أروى، اليمن، صنعاء، العدد الثاني، مايو.

- بركات، محمد خليفة، 1976، القياس النفسي والتقويم التربوي، الكويت، دارالقلم، الطبعة 1.
- البكر، مشاعل بكرراشد، 1999، تقويم أسئلة اختبارات الفيزياء لشهادة الثانوية العامة في المملكة العربية السعودية - دراسة تحليلية مقارنة لمضمون الأسئلة (بنين وبنات) مجلة رسالة الخليج العربي، الرياض المملكة العربية السعودية، العدد 71، السنة العشرون.
- جابر عبد الحميد جابر، 1999، استراتيجيات التدريس والتعليم، دارالفكر العربي، القاهرة، مصر.
- الحداد، فوزي عبدالله، 2001م، تقويم وتطوير أسئلة إختبارات الرياضيات في الثانوية العامة في اليمن، (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة صنعاء، كلية التربية.
- حمد، أمة الرزاق علي، 1999، تقويم أساليب تقويم الطلبة التي يتبعها معلمي اللغة العربية في المرحلة الثانوية في ضوء الأهداف التربوية في اليمن، مجلة البحوث والدراسات التربوية، مركز البحوث التربوي، اليمن، العدد (14)، السنة السادسة.
- السليطي، حمدة وآخرون، 2004، دراسة تحليلية تقويمية لأسئلة اختبارات الشهادة الثانوية العامة لمقررات اللغة العربية للتسمين العلمي والأدبي من / 1997-2001م. بدولة قطر، مجلة رسالة الخليج العربي العدد، 94.
- شحاتة، حسن، 2001، مفاهيم جديدة لتطوير التعليم في الوطن العربي، الطبعة 1، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، مصر، يناير.
- الصلاحي، عبد السلام محمد أحمد، 1998، بناء معايير للاختبارات الوزارية في الثانوية العامة في مادة التاريخ وتقييمها وتطويرها في الجمهورية اليمنية (أطروحة دكتوراة غير منشورة) كلية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد، العراق.
- عثمان، نجاح عبد الرحيم محمد، 2004م، تقويم أساليب التقويم في كلية التربية جامعة تعز من وجهة نظر الطلبة، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، المؤتمر العلمي السادس عشر، تكوين المعلم، المجلد الثالث، يوليو.
- العجيلي، صباح، 2005، مدخل الى القياس والتقويم، مركز التربية للطباعة والنشر، كلية التربية اليمن، صنعاء.
- عزة، سعاد صبري محمد، 1993م، تقويم وتطوير أسئلة الامتحانات الوزارية للصف السادس الاعدادي في مادة التاريخ (رسالة دكتوراة غير منشورة) جامعة بغداد، كلية التربية.
- عفيفي، يسري، 1994م، تقويم الأوراق الامتحانية بكلية التربية جامعة السلطان قابوس، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، العدد: 2.

- . علام، صلاح الدين محمود، 1986، تطورات معاصرة في القياس النفسي والتربوي. الكويت، القبس التجارية.
- . عيسوي، عبد الرحمن محمد، 1985م، القياس والتجريب في علم النفس والتربية، الاسكندرية دارالمعرفة.
- . لندفل، س.م، 1968، أساليب الاختبارات والتقويم في التربية والتعليم، ترجمة عبد الملك الناشف وسعيد التل، بيروت، المؤسسة الوطنية للطباعة والنشر.
- . المطلس، عبدة محمد غام، 1996م، المناهج التعليمية وواقعها في اليمن، صنعاء، توزيع شركة المنار.
- . وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2004م، تقرير التنمية البشرية الوطني الثالث في اليمن، اليمن، صنعاء.
- المراجع الأجنبية-

- . Abdi, Yousif Omer, 1976, A descriptive Analysis of the content validity of the history Examination of the Ethiopen secondary school, Dissertation Abstracts International, vol.137, No.1, July.
- .AL.NAIMI,HAYA;2001, TH impact of THE NATIONAL EXAMINATIONS ,OF ENGLISH LANGUAGE SUPJECT IN THIRD SECONDARY CLASS IN THE STATE OF QATAR, ON THE TEACHING AND LEARNING PROCESS, LONDON, UNIVERSITY OF LONDON ,DISS, FOR THE DEGREE OF MASTER,.
- . Callins, K and Others, , 1973. Key words in Education, London, Longman,.
- .Cravis D.2004. University AND KNOWLEDGE SOCIETY, International ASSOCIATION OF UniversitIES. 22-25 AUGH .
- . Harris chester, W, Editor .1960, Emcyclopedia of Educational tional Research, 3rd ed., New York, Macmillan,.
- .LEE,SI JA;1994; an analsis of comprehension questions in the grade one koreen national reading programs of the united state (first-grade)ed.D.DISS.ABS.INT.VOL.55/09-A.
- . Logan, William Curtis.1985 "An Analysis of The cognitive levels of Instructional Question in selected fifth grade social studies textbooks".
- . Wilson, John T; 1981 "The test" Science Educational. vol. 65, No.2.